Distr.
GENERAL

S/RES/1193 (1998)
28 August 1998



مجلس الأمن

القرار ١١٩٣ (١٩٩٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٩٢١
في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في الحالة في أفغانستان،

وإذ يشير إلى قراراه السابق ١٠٧٦ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وإلى بيانات رئيس مجلس الأمن بشأن الحالة في أفغانستان،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٢١١/٥٢،

وإذ يُعرب عن بالغ قلقه لاستمرار الصراع الأفغاني الذي تفاقم بحدة مؤخرا بسبب الهجوم الذي شنته قوات الطالبان في الأجزاء الشمالية من البلد، مما يسبب تهديدا خطيرا ومتناميا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، فضلا عن المعاناة الإنسانية الواسعة النطاق، وازدياد الدمار، وتدفق المهاجرين وغير ذلك من أشكال التشريد القسري لأعداد غفيرة من الناس،

وإذ يساوره القلق أيضا للطابع الإثني المتزايد للصراع، وللتقارير التي تفيد بوقوع اضطهاد على أساس إثني وديني، وبخاصة ضد الشيعة، ولما يمثله ذلك من تهديد لوحدة الدولة الأفغانية،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، واحترامه لتراثها الثقافي والتاريخي،

وإذ يعرب عن استيائه لاستمرار التدخل الأجنبي في أفغانستان دون هوادة، بما في ذلك تورط أفراد عسكريين أجانب وتوريد الأسلحة والذخائر إلى جميع الأطراف في الصراع، وذلك على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام لوقف هذا التدخل،

وإذ يعيد تأكيد رأيه القائل بأن الأمم المتحدة يجب أن تواصل أداء دورها المحوري المحايد في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للصراع الأفغاني،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء الأزمة الإنسانية الخطيرة في أفغانستان، وإذ يشجب في هذا الصدد التدابير التي اتخذتها حركة الطالبان والتي أدت الى إجلاء موظفي الأمم المتحدة القائمين بالأنشطة الإنسانية من أفغانستان، وإذ يعرب عن أمله في عودة هؤلاء الموظفين في وقت مبكر في ظل ظروف آمنة،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء اعتقال الطالبان للقنصل العام لجمهورية إيران الإسلامية في مزار الشريف، وبشأن مصير موظفي القنصلية العامة والمواطنين الإيرانيين الآخرين المفقودين في أفغانستان،

وإذ يساوره بالغ القلق لتدهور الظروف الأمنية التي يعيش في ظلها موظفو الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين وموظفي الشؤون الإنسانية،

وإذ يساوره بالغ القلق أيضا لاستمرار وجود إرهابيين في إقليم أفغانستان ولإنتاج المخدرات والاتجار بها،

وإذ يظل قلقا أشد القلق لاستمرار ممارسة التمييز ضد الفتيات والنساء وللانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في أفغانستان،

١ - يكرر التأكيد على أن الأزمة الأفغانية لا يمكن تسويتها إلا بالوسائل السلمية، عن طريق المفاوضات المباشرة بين الفصائل الأفغانية تحت إشراف الأمم المتحدة، بغية التوصل إلى حل يكفل حقوق ومصالح جميع الأفغانيين، ويؤكد أن اكتساب الأراضي عن طريق العمليات العسكرية لن يؤدي أبدا إلى سلام دائم في أفغانستان ولن يُساهم في إيجاد تسوية شاملة للصراع في هذا البلد المتعدد الثقافات والأعراق؛

٢ - يطالب جميع الفصائل الأفغانية بوقف القتال، واستئناف المفاوضات دون تأخير أو شروط مسبقة، والتعاون بغية إقامة حكومة عريضة القاعدة وممثلة لجميع الأطراف تحمي حقوق جميع الأفغانيين وتتقيد بالالتزامات الدولية لأفغانستان؛

٣ - يكرر التأكيد مرة أخرى على ضرورة الوقف الفوري لأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان، ويطلب إلى جميع الدول اتخاذ تدابير حازمة لحظر قيام أفرادها العسكريين بالتخطيط والمشاركة في العمليات العسكرية في أفغانستان، وللإنهاء الفوري لتوريد الأسلحة والذخائر إلى جميع أطراف الصراع؛

٤ - يدعو جميع الدول المجاورة لأفغانستان والدول الأخرى ذات النفوذ في ذلك البلد إلى تكثيف جهودها تحت إشراف الأمم المتحدة لحمل الأطراف على التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض؛

٥ - يؤكد من جديد دعمه التام للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ولا سيما لأنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان ولجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى أفغانستان من أجل تيسير العملية السياسية الرامية إلى تحقيق أهداف المصالحة الوطنية وإيجاد تسوية سياسية دائمة بمشاركة جميع أطراف النزاع وجميع هيئات المجتمع الأفغاني؛

٦ - يدين الاعتداءات على موظفي الأمم المتحدة في الأراضي الأفغانية التي تسيطر عليها حركة الطالبان بما في ذلك مقتل موظفَين أفغانيين من موظفي برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جلال أباد والمستشار العسكري لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان في كابل ويطلب من حركة الطالبان أن تجري تحقيقا عاجلا في هذه الجرائم الشنيعة. وأن تقدم مرتكبيها إلى العدالة وأن تطلع الأمم المتحدة على نتائج التحقيق؛

٧ - يُطالب جميع الفصائل الأفغانية، وبخاصة حركة الطالبان، ببذل كل ما في وسعها لضمان سلامة وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين وموظفي الشؤون الإنسانية؛

٨ - يدين أيضا اعتقال القنصل العام لجمهورية إيران الإسلامية في مزار الشريف، ويطالب جميع الأطراف، وبخاصة حركة الطالبان، ببذل كل جهد ممكن لضمان خروج موظفي القنصلية العامة من أفغانستان في أمان وبكرامة وكذلك المواطنين الإيرانيين الآخرين المفقودين في أفغانستان؛

٩ - يحث جميع الفصائل الأفغانية، وبخاصة حركة الطالبان، على تسهيل عمل المنظمات الإنسانية الدولية وضمان الوصول دون قيود وتهيئة الأوضاع الملائمة لكي تقوم هذه المنظمات بتقديم المعونة لكل من يحتاج إليها؛

١٠ - يناشد جميع الدول ومنظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى استئناف تقديم المساعدة الإنسانية لجميع المحتاجين إليها في أفغانستان حالما تسمح بذلك الحالة السائدة على أرض الواقع؛

١١ - يُعرب عن استعداده لأن يدعو، على سبيل الأولوية، إلى تقديم كل المساعدات المالية، والتقنية والمادية الممكنة لإعادة تعمير أفغانستان حالما تستوفى الشروط اللازمة لذلك عن طريق التوصل إلى حل سلمي دائم للصراع الأفغاني، ولتحقيق العودة الطوعية والسالمة والآمنة للاجئين والمشردين داخليا؛

١٢ - يؤكد من جديد أن جميع أطراف النزاع ملزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي ولا سيما اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وأن الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة للاتفاقيات أو يأمرون بارتكابها مسؤولون مسؤولية شخصية عن هذه الانتهاكات؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل التحقيقات في الادعاءات المتعلقة بوقوع عمليات قتل جماعي لأسرى الحرب والمدنيين وكذلك التشريد القسري القائم على الأصل الإثني لجماعات كبيرة من السكان والأشكال الأخرى للاضطهاد الجماعي في أفغانستان، وأن يقدم التقارير إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن حال توفرها؛

١٤ - يحث الفصائل الأفغانية على إنهاء التمييز ضد الفتيات والنساء والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وعلى احترام القواعد والمعايير الدولية المقبولة في هذا المجال؛

١٥ - يطالب الفصائل الأفغانية بالامتناع عن إيواء وتدريب الإرهابيين ومنظماتهم، ووقف أنشطة المخدرات غير المشروعة؛

١٦ - يُذكّر جميع الأطراف بالالتزام بالتقيد الصارم بقرارات مجلس الأمن ويعرب عن عزمه الجاد وفقا لمسؤوليته بموجب الميثاق، على النظر في اتخاذ خطوات أخرى حسبما يتطلبه تنفيذ هذا القرار؛

١٧ - يطلب إلى الأمين العام الاستمرار في اطلاعه بانتظام على الحالة في أفغانستان؛

١٨ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

— — — — —